

Schools of Arabic syntax, rejection and acceptance argumentation

Dr. Hussain Arsheed Al-Aswad Al-Azamat*
Dr. Mahmoud Fleih Salman Al-Qudah**

(Received 14 / 11 / 2022. Accepted 20 / 12 / 2022)

□ ABSTRACT □

The current paper investigates the researchers' concerns about schools of syntax. Those researchers exert efforts in studying this concept from a linguistic perspective. It should better ignore this argumentation by eliminating this concept and steering these efforts to study the syntactic concepts in syntactic field

It is noted that much argumentation occurred about the syntactic schools between researchers who either prove this concept and expand it or reject it. This argumentation resulted in that some scholars believe that two syntactic schools exist, some others believe in one school, while a third part believe that three schools exist in this discipline. In conclusion it is noted that this argumentation never serves any value to the Arabic syntax two schools in syntax

Key words: schools of syntax, Arabic syntax, argumentation

*Professor, Department of Arabic Language - College of Arts - Al al-Bayt University - Jordan

**Requirements Department - College of Arts - Al al-Bayt University - Jordan

مدرسيّة النّحو العربيّ : جدليّة الرّفص والقبول

د. حسين ارشيد الأسود العظامات*

د. محمود فليح سلمان القضاة**

(تاريخ الإيداع 14 / 11 / 2022. قبل للنشر في 20 / 12 / 2022)

□ ملخّص □

يُنَاقش البحثُ مسألة انشغال الباحثين بمصطلح المدارس النحويّة ، فقد بذلوا جهداً في البحث اللّغويّ في هذا المصطلح، وكان الأولى صرف النظر عن كلّ هذا الشّطط في الخلاف لإلغاء المصطلح ، وتوجيه الجهد نحو دراسة المصطلحات النّحويّة في الدّرس النّحويّ . فقد دار جدلٌ كثير في مصطلح "المدارس النّحوية" ، فهناك من يثبت مصطلح المدرسية ويتّسع به ، وهناك من ينفيه ، فكان من نتيجة ذلك الاختلاف في تحديد المدارس النّحويّة في الدّرس النّحويّ، فهناك من يجعله في مدرستين ، وهناك من يجعله في مدرسة واحدة ، وهناك من يجعله في ثلاث مدارس . وكان لا يضير النّحو العربي ولا يفيد إثبات صفة هذه المدرسية فيه أو نفيها .

الكلمات المفتاحيّة : المدارس النحويّة ، النّحو العربيّ ، الجدل .

* أستاذ- قسم اللّغة العربيّة - كليّة الآداب- جامعة آل البيت- الأردن

** قسم المتطلبات- كليّة الآداب- جامعة آل البيت- الأردن

مقدّمة

مصطلح المدرسيّة في النّحو العربي ظهر حديثاً ، ولم يرد عند المتقدّمين ، وقد كان للباحثين المعاصرين في هذا المصطلح اتجاهات مختلفة ، فهناك من هو مؤيّد له ، وهناك من عارضه وأنكره . وقد كانت حجّة المعارضين أنّ النّحو العربي كلّهُ يقوم على أسس ثابتة ، وهي الأصول ، وأنّ الخلاف وقع في الفروع ، والحجّة الأخرى أنّ الخلاف بين النحويين لا يكون سبباً أو مُسوِّغاً لوجود هذا المصطلح .

وقد جاء هذا البحث ليبيّن الأهداف الآتية :

- أنّ النّحو العربي لا يفيد إثبات صفة هذه المدرسية فيه أو نفيها .
- أنّ المعاصرين بذلوا جهداً في البحث اللّغويّ في هذا المصطلح ، وكان الأولى صرف النظر عن كلّ هذا الشّطط في الخلاف لإلغاء المصطلح ، وتوجيه الجهد نحو دراسة المصطلحات النّحويّة في الدّرس النّحويّ .
- أنّ الانشغال بفكرة المدرسة في مسيرة نحونا العربي، مردّه إلى التّأثر بمنهج الدرس والفكر الغربي، إذ شعر بعض الباحثين أنّ نحونا العربي ليس أقل من أن يقال أو يصرف له مصطلح (مدرسة)، فإذا وصف الغربيون درساً أو اتجاه فكرياً بالمدرسة، فإن حمى هذا الوصف تنتقل أو (يجب أن تنتقل) إلى درسنا اللغوي، فيبدأ البحث عن كيفية إضفاء هذا المصطلح وإثباته في دراستنا وتراثنا.
- أنّ أصول النّحو العربيّ واحدة ، وقد وقع الخلاف في بعض الفروع ، وهذا ليس مسوّغاً لوجود مدارس نحويّة في النحو العربي .

أسئلة الدّراسة :

- ما الذي يكتسبه الدرس النحوي العربي إذا أثبتنا صفة المدرسية فيه ، وما الذي سيفقده إذا نفينا عنه هذه الصّفة ؟
- هل سيغير شيئاً في طبيعته أو نتائجه أو مضمونه؟
- هل صفة المدرسية مسألة شكلية أم جوهرية في الدرس النحوي؟

منهج الدّراسة :

المنهج الوصفي التّحليلي .

تمهيد

نال مصطلح المدارس النّحويّة عند الباحثين المعاصرين جهداً كبيراً ، فمن مُثبت للمدرسية ومتّسع فيها حتى جعل كلّ إقليم ظهر فيه الدّرس النّحويّ ونشط مدرسة مستقلة ، كما ذهب شوقي ضيف في كتابه المدارس النّحويّة : إذ بدأ بالبصرة ، ثم الكوفة ، ثمّ البغداديّة، ثمّ الأندلسيّة ، ثمّ المصريّة وتحدّث عن نشأة كلّ مدرسة ، وعلمائها وأنشطتهم⁽¹⁾ (ضيف ، 1968).

ومن الباحثين من جعل المدرسية في بيئتين نحويتين هما : البصرة والكوفة ، وأنّ بقية البيئات الأخرى تابعة لهما . وهذا ما نجده عند بعض الباحثين العرب ، وقد تبنّى المخزومي هذه التسمية ، فسمّى أحد كتبه : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو وتحدّث في كتابه " مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، وعدّ الكسائيّ ومنهجه وأساليب دراسته مدرسة لها خصائصها ومميزاتها⁽²⁾ (المخزومي، 1951، ص106) ، وتحدّث عبد الرحمن السيّد عن مدرسة

البصرة النحوية في كتابه " مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها " وكان مفهوم المدرسة عنده يعني المذهب⁽ⁱⁱⁱ⁾(السيد،1968).

وهناك فريق آخر من الباحثين من جعل المصطلح في ثلاث مدارس ، فجهد يثبت صفة المدرسية في بغداد بالإضافة إلى البصرة والكوفة. ففي كتاب "المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي" للدكتور "محمود حسني محمود" عقد فيه حديثاً عن المحدثين والمدرسة البغدادية، ساق فيه آراء المثبتين لهذه المدرسة، وآراء المنكرين لها^(iv) (حسني،1986،ص52).

ومن الباحثين مَنْ نفى صفة المدرسية عن الدرس النحوي ، بحجة أنّ هذا مصطلح معاصر لم يقل به القدماء ، وأنّ الأولى أن يُقال مذهب أو اتجاه ، فقد أنكر الدكتور "السامرائي" مصطلح "المدارس النحوية" لأن البصريين والكوفيين متفقون في الأصول، مختلفون في الفروع، والبصري قد يخالف البصري، والكوفي قد يخالف الكوفي. يقول: "وقد أغفل المعنيون بتأسيس المدارس النحوية المزعومة حقيقة أن النحاة بصريين وكوفيين قد التقوا في مسائل كثيرة، وتداخل علم هؤلاء بعلم أولئك، فقد وافق "الكسائي" البصريين في مسائل كثيرة... كما وافق الكوفيين في مسائل معروفة"^(v) (السامرائي،2007،ص36،ص94،ص140،ص155،ص159).

وتحدّث " علي أبو المكارم" قائلاً: "إن المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدته المختلفة تحكمه قواعد عامة لم يخرج عليها، وإن تفاوت تأثير بعضها، وإذن ليس ثمة مدارس – بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها- في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية، وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة وتطبق أصولاً واحدة، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات، فإنه اختلاف لا ينفى عنها وحدة المنهج، واتفاق الأصول"^(vi) (أبو المكارم،2005،ص267-268). فالمنكرون للمدرسية النحوية يرونه مصطلحاً دخيلاً هدفه الظهور بمظهر المعاصرة ، ولم يروا فيه استحقاق مصطلح مدرسة ؛ لأن الأصول متفق عليها عند جميع النحويين ، والخلاف حاصل في بعض الفروع .

وقد تحدّثت خديجة الحديثي عن العلماء الذين أرخوا للنحو والنحاة من القدماء أنهم لم يستعملوا كلمة (مدرسة) في تصنيفهم للمجموعات النحوية ، وإنما اتبعوا في ترتيبهم نسبتهم إلى البلد الذي ظهروا فيه وتعلّموا نحوه ودرسوه أو درّسوه : فهم (بصريون) و (كوفيون) و (أهل بغداد) و (مصريون) و (أندلسيون)^(vii) (الحديثي،2001،ص13) . وإنّ أوّل مَنْ استخدم كلمة (مدرسة) بروكلمان إذ قال " وقد قسم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس : البصريون والكوفيون ، ومن مزجوا المذهبين من علماء بغداد^(viii)(بروكلمان،ص124-125).

وقبل مناقشة هذه الآراء، وحجة كل فريق وأدلته يجدر بنا :

أولاً : أنّ علماء النحو القدماء لم يطلقوا مصطلح المدرسية على النحو العربي ، يقول السامرائي : " لم يطلق القدماء على "مسائل الخلاف" في النحو القديم كلمة "مدرسة" ، فلم يؤثر عنهم مصطلح "المدرسة البصرية" ولا مصطلح "المدرسة الكوفية" ولا "مدرسة بغداد" ولكننا كنا نقرأ من قولهم : مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ومذهب البغداديين "^(ix) (السامرائي،1987،ص12) ، ويقول أيضاً . " وقد تكون كلمة مذهب قد أطلقت على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة كما قالوا مثلاً ، وأن المذهب هو الطريقة ، وهو أبعد ما يكون عن "المدرسة" "^(x) (السامرائي،1987،ص13). ونرى أن هذا القول (المذهب) هو الطريقة ، وهو الأبعد عن المدرسية . إلى أن يقول : "غير أنّ المعاصرين استحسنوا لفظ "المدرسة" فاستعاروها في مادة الخلاف النحوي ، كما استعاروها في مسائل أدبية، وكأنتهم استعاروها من الغربيين^(xi)(السامرائي،1987،ص12).

ثانياً : يجدر بنا - أيضاً - طرح السؤال الآتي:

ما الذي يكتسبه الدرس النحوي إذا أثبتنا صفة المدرسية أو مصطلح المدرسة فيه؟ ما هي القيمة المضافة إلى النحو العربي بإثبات المدرسية فيه؟ وماذا سيفقد درسنا النحوي إذا نفينا عن صفة المدرسية ولم نثبت فيه مصطلح المدرسة؟ هل سيغير شيئاً في طبيعته أو نتائجه أو مضمونه؟ هل صفة المدرسية مسألة شكلية أم جوهرية في الدرس النحوي؟ وهب أننا أثبتنا مدرسة أو مدرستين أو ثلاث أو خمس مدارس في تاريخ نحو العربي فما الفائدة المرجوة؟ أو نفينا أو اكتفينا بواحدة؟

مصطلح مدرسة:

لا يخفى على متأمل أن مصطلح (مدرسة) هو من المصطلحات النقدية المعاصرة التي شاعت عند الغرب، ثم انتقلت إلى الدراسات اللغوية والأدبية في العربية، فصار الباحثون يسقطون هذا المصطلح على مناهج ومباحث ومذاهب اللغويين في تراثنا اللغوي، بمعنى أن مناقشة فكرة المدرسية في النحو العربي هو إسقاط لمصطلح حديث في سياقه التداولي على الموروث، وهذا الصنيع بحد ذاته فيه من المغالاة والتكلف ما يجعله متحمساً ومجحفاً في آن واحد، فلا يجوز محاكمة القدماء بمعايير حديثة .

فهذه المصطلحات مصطلحات حديثة لا يجوز صرفها خارج نطاقها التداولي العصري وإن بدت بعض ملامح مفاهيمها في شخصيات أو أفكار تاريخية.

نعتمد أن الانشغال بفكرة المدرسة في مسيرة نحونا العربي، مردّه إلى التأثير بمناهج الدرس والفكر الغربي، إذ شعر بعض الباحثين أن نحونا العربي ليس أقل من أن يقال أو يصرف له مصطلح (مدرسة)، فإذا وصف الغربيون درساً أو اتجاه فكرياً بالمدرسة، فإن حمى هذا الوصف تنتقل أو (يجب أن تنتقل) إلى درسنا اللغوي، فيبدأ البحث عن كيفية إضفاء هذا المصطلح وإثباته في دراساتنا وتراثنا.

وإذا أردنا مسابقة من يحاول إثبات صفة المدرسية في درسنا النحويّ، فلنا أن نسأل ما هي المدرسة؟ والجواب عن هذا السؤال حاضر عند كل من يقول بالمدرسية، وهي باختصار شديد "مجموعة من أصحاب العلم الواحد الذين يتفقون في أصوله ومبادئه ومصطلحاته، ويتبعون منهجاً واحداً في ضوء نظرية علمية يتبعونها بما تعدها أوطانهم وتقاربت أزمانهم".

يبدو من خلال هذا التعريف أن ثمة مصطلحات تُعدُّ محطات مهمة لا ينبغي لأي كان أن يتجاوزها وهي:

- أصول .

- مبادئ .

- مصطلحات .

- منهج .

ولنبداً بالأصول والمبادئ،

فما هي أصول النحو العربي التي اعتمد عليها النحاة في كل بيئة لغوية شهدت درساً ونشاطاً نحويّاً؟ منذ نشوء أصول النّحو العربي حتى السبوطي 911هـ، نجد الأصول نفسها: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، وربما تزعم الأصولان الأولان صدارة المشهد في كل بيئة نحوية، فقد يتصور القياس عند طائفة ويليه السماع، أو يتصور السماع ويليه القياس، وهذا لا يعني أن الإجماع واستصحاب الحال غائبان أو لا قيمة لهما، وإنما كان المعول عليه عند النحويين إلى يومنا هذا السماع والقياس أكثر من غيرهما.

ولم يؤثر أن بيئة لغوية في تاريخ مسيرة الدرس النحوي خالفت الاعتماد على هذه الأصول، ومعنى ذلك أن أصول النحو عند جميع النحويين، بغض النظر عن مواطنهم أو أزمته، كانت واحدة. فالاختلاف في ترتيب أصول النحو العربي لا يعني الاستغناء عن واحد من هذه الأصول: فعندما يتقدم القياس على السماع لا يعني إلغاء السماع، وعندما يتقدم السماع على القياس لا يعني إلغاء القياس. فقد كان الاختلاف في ترتيب الأصول: مَنْ له الصدارة؟ فالبصريون اعتمدوا القياس أولاً، والكوفيون اعتمدوا السماع أولاً. فعندما يُقدّم القياس لا يعني إلغاء السماع، وأيضاً عندما يُقدّم السماع لا يعني إلغاء القياس، فالسماع والقياس مصدران اعتمد عليهما البصريون والكوفيون " فالصحيح أنّ الفريقين كانا يقيسان، وزُيماً كان الكوفيون أكثر قياساً إذا راعينا (الكم) فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، أمّا البصريون فهم أقيس إذا راعينا (الكيف)، فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب " (ii) (الأفغاني، 1987، ص208)، فالأصول واحدة والمنهج، أيضاً واحد، وإن حصل تشدّد عند طرف وتساهل عند آخر. فجهود علماء النحو قامت على أسس ثابتة (السماع، ثم القياس). إن القائلين بوجود خلاف بين البصريين والكوفيين استندوا على اهتمام البصريين بالقياس، والكوفيين بالسماع، وتجاهلوا أنّ القياس يعتمد على السماع وهما آليتان متكاملتان وليسا متقابلتين " فالسماع قائم على نقل المادة اللغوية وجمع النصوص لتأسيس ما يُسمّى بالمدونة، والقياس قائم على النظر في هذه المدونة وتحليلها والبناء عليها" (iii) (حمزة، 2002، ص61).

وهذا ينقلنا إلى الحديث عن نظرية الدرس النحوي التي اعتمدها النحويون منذ بداية الدرس النحوي إلى يومنا هذا، ألا وهي نظرية العامل التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه - رحمهما الله - ومن هم في طبقتهم من اللغويين والنحويين، ولا تزال هذه النظرية هي المعتمدة في درسنا النحوي لم تتغير، وقد درس بدهيا جميع النحويين في كل الأقاليم على الرغم من بعض المحاولات والنقودات التي قدمها بعض النحويين في مسيرة الدرس، كمحاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) (iv) (القرطبي، 1947، ص85-88) إلا أن تلك المحاولات لم تقدم بديلاً ناجحاً يخلف النشء من إجادة اللغة وبناء التركيب اللغوي وإقامة الجملة في العربية إقامة سليمة وبناءً محكماً. وظلت نظرية العامل هي المعول عليه في تحقيق التمكن اللغوي في العربية وإقامة الجملة العربية وإنشاء التراكيب اللغوية بصورة سليمة تفسر نظام بنية التركيب اللغوي في العربية تفسيراً علمياً. ولن نطيل البحث في العامل والعلة ودعوة ابن مضاء، فالعامل شيء والعلل الثواني والثالث شيء آخر، ليس مدار الحديث عنهما في هذه الصفحات.

وصفوة القول إن النحويين في كل بيئاتهم وأزمته درسوا النحو العربي في هدي نظرية واحدة هي نظرية العامل إلى يومنا هذا، ولا يخفى على متأمل أن هذه النظرية تتسم بالشمول والإحاطة والرصانة، وقد نجحت في تعليم العربية وتمكين الأمة من إجادة لفقها وتفسير تراكيبيها وتعليم النشء إقامة الجملة العربية إقامة سليمة موفقة. إذن نظرية النحو واحدة عند جميع النحويين كما هو حال أصل النحو عندهم، ولسائل أن يسأل: لو أطلق الباحثون على المدرسة البصرية تسمية أخرى غير التسمية الإقليمية، فهل سنجد مدارس نحوية أخرى في مسيرة درسنا النحوي التاريخية؟!

وإذا انتقلنا إلى مصطلحات النحويين في مسيرة درسنا النحوي، وجدنا أنّ جُلّ مصطلحات هذا الدرس تكاد تكون واحدة عندهم، والقائلون بتغاير مصطلحات الكوفيين عند البصريين... إنّما يتحدثون عن بضعة مصطلحات لا تشكل ظاهرة في الدرس النحوي، وهنا يجدر الإشارة إلى أنّ المصطلح صفة يصنعها الباحثون في حقل علمي أو مبحث، وأنّ هذه

الصناعة تتطور كأى صفة، ويكفي الاستدلال بالمصطلح النحوي في كتاب سيبويه وتطوره في الدراسات النحوية واللغوية من بعده حتى استقرت على ما استقر عليه عند علماء القرن السابع والثامن كابن مالك وأبي حيان رحمهما الله. ومرادنا من ذلك أن المصطلح وتباينه لا يشكل منهاجاً مختلفاً أو درساً مستقلاً، إلا إذا كان التباين الاصطلاحي تزامنياً، فساغتذ يبدو التحايز والاستقلال والتغاير بين فريق وآخر وبيئة وأخرى.

أما إذا كان تعاقبياً فإن مسيرة المصطلح مسيرة الصناعة، تتطور وتتغير وفق معطيات العلم في كل زمن وعصر. والملحوظ في مسيرة الدرس النحوي في العربية أن التباين الاصطلاحي في جله كان تعاقبياً لا تزامنياً، مما يدفع عنه صفة التغاير والتباين في منهج البحث اللغوي.

بقي أن نقف ونبحث في المنهج، هل كان منهج البحث اللغوي عند النحويين واحداً؟ لا خلاف أنهم اختلفوا في المنهج، لا سيما ما يتصف به البصريون والكوفيون وأحياناً البغداديون. فقد كثر الحديث في كتب الأصول عن تباين مناهج البحث في الدرس النحوي، وربما كان هذا التباين هو مدخل القائلين بالمدرسية والمدافعين عنها، وإذا سألت هؤلاء عن هذا التباين قالوا: طابع الدرس النحوي في البصرة كان ذا مفرع قياسي، فالبصرة قياسية، وطابع الدراسات النحوية في الكوفة كان ذا مفرع سماعي، فالكوفة سماعية، أما طابع الدراسات النحوية في بغداد فكان ذا منهج يجمع بين آراء البصرة وآراء الكوفة أي ذا طابع سماعي قياسي.

هذا ما يشيع عند معظم الدارسين والقائلين بالمدرسية المثبتين لها، ولكن ما مدى صحة ما وصف به طابع الدرس في البيئات الثلاث السابقة؟ إذا قلنا إنّ البصرة قياسية، فهل يصحّ قياس دون سماع؟ ومعلوم أن القياس له أركان هي: المقيس والمقيس عليه والحكم والعلة، والمقيس هو في الحقيقة: تجديد المسموع، والمقيس عليه هو: المسموع، إذن فلا قياس من دون سماع، فإذا كانت البصرة تكثّر من القياس حتى صار طابعاً لها، فهي في حقيقة الأمر تكثّر من السماع ليستقيم لها القياس.

وإذا انتقلنا إلى طابع الدرس النحوي في الكوفة الذي وسم بالسماع فنسأل: لِمَ هذا السماع والإكثار منه؟ وما قيمة الاهتمام بالسماع؟ سيكون الجواب: ليعاب عليه، وهذا معنى قولهم: إن الكوفي ينهي على البيت والبيتين، أي يقيس عليهما، ويقعد في ضوءهما، وبذلك فإن الكوفة أكثر قياساً من البصرة، والبصرة أكثر سماعاً من الكوفة. وأقصد بكثرة سماع البصرة أي أكثر استقراءً للمسموع وأمثله لبناء قاعدة نحوية، فقد يسمع البصري عشرات الشواهد في نمط واحد وسياق واحد ولا يكتفي بسماع شاهد أو شاهدين على النمط نفسه.

إذن من القياسي ومن السماعي في نحونا العربي؟ إنها مسألة جدليّة، خلاصة ما يقال فيها إنّ السماع والقياس أصل من أصول النحو العربي، يحضران بقوة في كل دراسة نحوية لا سيما في فترة تقعيد اللغة، وأن هذين الأصلين لا يستغني عنهما النحاة قديماً ولا حديثاً، ولكن قد تكون الصدارة للسماع في درس فيكون في المحل الأول، ولبليه القياس، وقد تكون الصدارة للقياس في درس فيكون في المحل الأول ولبليه السماع، على الرغم من الجدل الدائر في أنّ أكثرهم سماعاً أكثرهم قياساً، وأن أكثرهم قياساً أكثرهم سماعاً.

زد على ذلك أن جدلاً آخر تجدر الإشارة إليه يتمثل في قول البصريين الشائع في شواهد كثيرة: (يُحفظ ولا يُقاس عليه) يجعل البصرة سماعية لا قياسية، وأخذ الكوفيين بالشاهد الذي قيل في حقه هذه العبارة يجعل الكوفة قياسية لا سماعية. إنّ تصدّر أصل من أصول النحو لا يعني انتفاء بقية الأخذ بالأصول الأخرى، فكل الأصول حاضرة في درس نحوي وهي كما سبق القول واحدة عن جميع النحويين.

فالبصريون " اعتمدوا السَّماعَ مصدرًا أساسًا في وضع القواعد النحوية وقوانين اللغة صنواً إلى جانب القياس، وذهب الكوفيون مذهبهم، إلا أن حيز السَّماع عند أهل البصرة كان مقيداً بشروط ومحددًا برقعة جغرافية، لكن المبدأ بينهما مشترك" (xv) (كناوي، 2011، ص153). ويبقى السؤال: هل اختلاف المنهج في البحث اللغوي كفيلاً بصناعة مدرسة، وحقيقة أن يصنف الدرس بالمدرسية؟

وقبل الإجابة عند هذا التساؤل نطرح السؤال الآتي: إلّا أدى اختلاف هذا المنهج في الدرس النحوي؟ وهل قدّم اختلاف المنهج في بيئة نحوية نحوًا مغايرًا للدرس النحوي العام، لا سيما إذا أخذنا بوحدة النظرية النحوية واتفاق الأصول النحوية عند جميع النحويين؟.

أغلب الظن أن اختلاف منهج البحث اللغوي عند النحويين كان ذا أثر إيجابي في اتساع دائرة الإجازة اللغوية وتعدد الوجوه اللغوية، وتكفي الإشارة إلى أن الطابع العام في مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين اتسعت بإجازة الكوفيين ومنع البصريين.

والحقيقة أن " كلتا المدرستين اجتهدت لبلوغ مرام مشترك، واشتغلت بدرس النحو لتحقيق هدف موحد، وإن كان يظهر للباحثين غير أهل التخصص أن العكس أصح، إذا قيس بمسائل الخلاف التي أخذت عنهم وحُسبت عليهم، والحقيقة أن ذلك الخلاف أدى إلى توسيع مجالات البحث في أسرار اللغة العربية وجمع شتاتها الذي تناثر بين القبائل العربية دو نقصد" (xvi) (كناوي، 2011، ص153)

ومما يستدرك في هذا السياق أن هذه النتيجة ليست محصورة في خلاف الفريقين، وإنما هي ظاهرة عند أصحاب الفريق الواحد، فقد يكون الخلاف بصرياً بصرياً أو كوفياً كوفياً، وهو يفضي إلى النتيجة ذاتها، ولعل أسس الخلاف بين أعضاء الفريق الواحد في المسألة النحوية هي نفسها أسس الخلاف بين الفريقين المتباينين، إذ يجمعها الاجتهاد المحض، يقول سعيد الأفغاني: " فأهل النَّظر في كلِّ فن تتباين أنظارهم كثيراً دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثرٌ، وإنما هو الاجتهاد المحض، وهؤلاء أئمة البصريين يختلفون - فيما بينهم - اتجاهاً واجتهاداً في مسائل كثيرة من مسائلهم" (xvii) (الأفغاني، 1987، ص215)، ولا يزعم أحد أن خلاف الأخفش مع البصريين يجعل منه مدرسة مختلفة تقابل البصرة وإنما دفعة اجتهاده اعتماداً على منحه في البحث اللغوي إلى مخالفة جمهور البصرة، وكذلك مع الكوفيين.

إنّ ثمره الخلاف في المنهج كانت في مسائل فرعية أو ثانوية، ولم تكن في أصول الدرس النحوي ومبادئه العامة، ولذلك نجد أغلب ما اختلف فيه الفريقان من البصريين والكوفيين كان في العامل النحوي. فتجدهم متفقين على نصب الاسم مفعولاً معه بعد واو المعية، مثلاً ومختلفين في عامل نصبه، وهكذا جُلَّ خلافهم في مسائل كثيرة، ومرد الخلاف فيها إلى الاجتهاد المحض والتفكير النحوي أو فلسفة النحو إذ إنّ الخلاف في العامل النحوي مبني على نتائج التفكير النحوي أكثر من البناء على أصول النحو.

إذن فالخلاف في المنهج وأسلوب التفكير النحوي عند النحويين يمكن أن يوجد بين أعضاء الفريق الواحد في بيئة لغوية واحدة، كخلاف سيبويه مع الخليل، والأخفش مع البصريين، والكسائي مع الكوفيين.

كما هو حاصل في خلاف البصريين مع الكوفيين، انطلاقاً من أن نتائج هذا الخلاف في الدرس النحوي واحدة، وهو كما سبق القول لاتساع الإجازة، وتعدد الوجوه الإعرابية واللغوية.

ومع ذلك فإنّ أحدًا لم يقل باستقلالية الدرس النحوي عند بصري خالف البصريين أو كوفي خالف الكوفيين، في حين جعل بعض الدارسين النحو في الكوفة غير النحو في البصرة، وأطلقوا مصطلح المدرسية على كل فريق.

إنّ ما ورد من روايات في كتب فقه اللغة صورت الخلاف بين البصرة والكوفة كأنه صراع ومناكفة وردّه إلى أسباب تاريخية أو اجتماعية أو سياسية أو مذهبية (دينية) رسم هالة من الوهم تجسدت في تصنيف كتب الخلاف في مرحلة متأخرة بصورة دراسية وكأننا في مباراة أمام فريقين متناقضين، وأبسط ما يقال في هذا السياق أن أبا البركات الأنباري إذا سجل منه وأربع عشر مسألة في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، فإنه يقر باتفاقهم في بقية مسائل النحو العربي المتبقية، ولا شك أن ما اتفقوا عليه أكثر بكثير مما اختلفوا فيه.

إن وسم الدرس النحوي بالتسمية المناطقية البصرة، والكوفة، وبغداد، والأندلس، والشام، ومصر... كان عاملاً مهماً في إطلاق مصطلح المدرسية على النحو العربي، فإذا صحّ إطلاقه على الدرس النحوي في البصرة، فإن ذلك يدفع الفضول ويشير الشجون لإطلاقه على البيئات الأخرى، ولو أن الدرس النحوي الأول قدر له أن يوسم بوسم آخر غير (مدرسة البصرة) لما وجدنا حديثاً عن مدارس أخرى كأن يقال: مدرسة نظرية العامل في النحو العربي، أو مدرسة التعقيد النحو في العربية، أو مدرسة: السماع والقياس النحوي... لو أنّ التسمية للدرس النحوي في البصرة كانت بهذا الوسم، لما قيل عن الدرس النحوي في الكوفة: المدرسة الكوفية وكذلك في بغداد والأندلس.

ولكن عند إطلاق مصطلح مدرسة على إقليم أو بيئة فإننا نشطر فيها الدرس النحوي، ولكانلكل إقليم الحق أن يطلق هذا المصطلح على درسه هو في بيئته، لا سيما أن تنافساً علمياً ذكّي إشباع الرغبة في استحقاق المصطلح وتحقيق القيمة بين هذه البيئات المختلفة، كتناقص المغاربة والمشاركة في البحث اللغوي وربما أدى تعصب الإتياع إلى مزيد من رغبة استحقاق المصطلح وإثباته، وهو ما توشح فيه درسنا النحوي في مسيرته التاريخية.

وبناء على هذا الطرح فمن حق كل بيئة جغرافية ينشط فيها درسٌ نحويٌّ أن يطلق عليه مصطلح مدرسة، فنجد المدرسة السودانية والمدرسة اليمنية والمدرسة الخليجية والمدرسة المغاربية والحقيقة أن المدرسة واحدة . وما عداها لا يعدو أن يكون فصلاً أو صنوفاً أو قاعات درس اجتهد فيها المدرسون بأراء قدموها ومباحث درسوها.

نتائج الدراسة

توصّل البحث لمجموعة من النتائج لعل أهمها :

- نظرية النحو العربي واحدة، وأصوله واحدة، ومبادئه واحدة، ولكن اختلفت اجتهادات النحويين.
- اختلاف المنهج في الدرس النحوي حاصل بين نحاة البيئية الواحدة كما هو حاصل بين نحاة بيئتين مختلفتين، ومرده إلى الاجتهاد المحض.
- لا يفضي الخلاف النحوي بين نحاة البيئية اللغوية الواحدة استناداً إلى اختلاف منهج البحث عندهم إلى إيجاد مدرسة نحوية مغايرة أو بيانية، وكذلك اختلاف نحاة بيئتين مختلفتين.
- البحث في مصطلح المدرسة في النحو العربي مسألة شكلية، لا يغير النحو إثباته أو انتقائه، وقد صرف الباحثون فيه جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً.
- نحونا العربي إذا أردنا أن نصفه بالمدرسية، فهو لا يعدو أن ينتظم في مدرسة واحدة، هي (مدرسة نظرية العامل النحوية).
- كان تسمية المدرسة النحوية بالإقليم سبباً في سهولة إطلاق المصطلح على كل إقليم شهد درساً نحوياً سابقاً، هناك فرق بين تعابير المصطلح النحوي وتطور المصطلح النحوي، والذي شهده درسنا النحوي هو التطور لا التغيرات؛ لأن هذا الاختلاف في المصطلحات كان أغلبه تعاقبياً لا تزامنياً، والخلاف التزامني محدود جداً.

- اعتمد النحاة على السماع والقياس من أصول النحو العربي أكثر من غيرها، وهما أصلان حاضران في كل درس في كل بيئة يتصدر أحدهما المشهد مع ثبات الآخر وحضوره في البحث النحوي.
- الدور حاصل في وصف الدرس النحوي في البصرة بالقياسي وكذلك في وصف الدرس النحوي في الكوفة بالسماعي.

المصادر والمراجع

- . الأفغاني، سعيد ، في أصول النَّحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1987م.
- أمين، أحمد: ضحى الإسلام، الطبعة الخامسة، مكتبة النهضة المصرية.
- الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية الكبرى، 1380 هـ - 1961م.
- . بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1968م.
- . الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، الطبعة الثالثة، دار الأمل، اردن-الأردن، 1422هـ - 2001م.
- . حسن، عباس: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966م.
- . حمزة، حسن، الخلاف النحوي ووحدة النظرية العربية، بحث منشور في وقائع المؤتمر الإقليمي: الخلاف في الثقافة العربية، 30 مارس-1 أبريل، 2002، الكويت، جامعة الكويت، صدر 2003م، ص52-88
- . الزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس، الجزء السادس عشر، تحقيق محمود محمد الطناحي.
- . السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية، أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- . السامرائي، فاضل: ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1389هـ، 1969م.
- . السيد، عبد الرحمن: مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، الطبعة الأولى، توزيع دار المعارف بمصر، 1968م.
- . ضيف، شوقي، المدارس النحوية، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، 1968م.
- . الطنطاوي، محمد: نشأة النحو، الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر، 1393هـ، 1973م.
- . العكبري، أبو البقاء: مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، منشورات مكتبة الشهباء، حلب.
- . عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، توزيع دار المعارف، مصر، 1971م.
- . عون، حسن، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م.
- . فك، يوهان: العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار، الدار المصرية السعودية، 2006م.
- القرطبي ، ابن مضاء ، كتاب الردّ على النُّحاة ، نشره وحققه : شوقي ضيف ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1947م .
- كنتاوي ، محمد ، السماع بين البصريين والكوفيين:مقاربة في المنهج ، مجلة منتدى الأستاذ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر، 2011م ، ص153

. محمود، حسني محمود، المدرسة البغداديّة في تاريخ النّحو العربيّ، الطّبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، دار عمار، 1407هـ، 1986م.

. المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، الطّبعة الثّانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1377هـ، 1958م.

. أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النّحوي، دار غريب للطباعة والنّشر والتوزيع، القاهرة، 2005م

أبحاث علمية في مجلات علمية

. طلافحة، أمجد عيسى، و أبو دلو، أحمد محمد، الخلاف النّحويّ وحقيقة المدارس النّحويّة، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد2، 2013م.

Sources and references

Al-Afghani, Saeed, On the Origins of Grammar, The Islamic Office, Beirut, 1987 AD.

Amin, Ahmed: Dhuha al-Islam, fifth edition, Egyptian Renaissance Library.

Al-Anbari, Abu Al-Barakat: Equity in Matters of Dispute, investigation by Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid, fourth edition, The Great Commercial Library, 1380 AH - 1961 AD.

Brockelmann, Carl: History of Arabic Literature, translated by Dr. Abdel Halim Al-Najjar, second edition, Dar Al-Maarif in Egypt, Cairo, 1968 AD.

Al-Hadithi, Khadija, Grammar Schools, third edition, Dar Al-Amal, Irbid - Jordan, 1422 AH - 2001 AD.

Hassan, Abbas: Language and Grammar between the Old and the New, Dar Al-Maarif, Egypt, 1966 AD.

Dispute in Arab Culture, March 30-April 1, 2002, Kuwait, Kuwait University, Issued 2003, pp. 52-88

Al-Zubaidi, Muhammad Mortada: The Crown of the Bride, Part Sixteen, investigation by Mahmoud Muhammad Al-Tanahi.

Al-Samarrai, Ibrahim, Grammatical Schools, Myth and Reality, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Samarrai, Fadel: Ibn Jinni Al-Nahawi, Dar Al-Nazir for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 1389 AH, 1969 AD.

Al-Sayed, Abd al-Rahman: Basra Grammar School, its origins and development, first edition, distributed by Dar Al-Maarif

In Egypt, 1968 AD.

Dhaif, Shawky, Grammatical Schools, first edition, Dar Al-Maarif, Egypt, 1968 AD.

Al-Tantawi, Muhammad: The Genesis of Grammar, fifth edition, Dar Al-Maarif, Egypt, 1393 AH, 1973 AD.

Al-Akbari, Abu Al-Baqa: controversial issues in grammar, investigation by Muhammad Khair Al-Halawani, Al-Shahba Library Publications, Aleppo.

Omar, Ahmed Mukhtar: Linguistic research among the Arabs, distributed by Dar Al-Maarif, Egypt, 1971 AD.

Aoun, Hassan, The Development of the Grammatical Lesson, Institute for Arab Research and Studies, 1970.

Facking, Johan: Arabic, Studies in Language, Dialects, and Styles, translated by Dr. Abdel Halim Al-Najjar, The Egyptian Saudi House, 2006 AD.

Al-Qurtubi, Ibn Mudha', The Book of Response to Grammarians, published and verified by Shawqi Dhaif, 1st Edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1947 AD.

Kentawi, Muhammad, Al-Sama' between the Basrans and the Kufis: An Approach to the Curriculum, The Professor's Forum Magazine, the eleventh issue, November, 2011 AD, p. 153

Mahmoud, Hosni Mahmoud, The Baghdadi School in the History of Arabic Grammar, first edition, Al-Risala Foundation, Dar Ammar, 1407 AH, 1986 AD.

Al-Makhzoumi, Mahdi: The School of Kufa, and its methodology in the study of language and grammar, second edition, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press, 1377 AH, 1958 AD.

. Abu Al-Makarem, Ali, Evaluating Grammatical Thought, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 2005.

Scientific research in scientific journals

Talafha, Amjad Issa, and Abu Dlou, Ahmed Muhammad, the grammatical dispute and the reality of grammatical schools, Al-Balqa for Research and Studies, Volume 16, Number 2, 2013 AD.